

تطور مفهوم القيمة في الفكر الاقتصادي: من الحضارة اليونانية إلى اقتصاد المعرفة  
**Evolution of value concept in economic thought : From the Greek civilization to  
 knowledge economy**

مديحة بخوش<sup>1</sup>

<sup>1</sup> أستاذة محاضرة ، جامعة العربي التبسي -تبسة- الجزائر، الإيميل: [madihabakhouche@gmail.com](mailto:madihabakhouche@gmail.com)

تاريخ النشر: 2018-12-12

تاريخ القبول: 2018-12-04

تاريخ الاستلام: 2018-01-18

**ملخص:**

تختص الدراسة بموضوع القيمة في الفكر الاقتصادي من خلال عرض مفهوميها وإبراز مختلف المراحل التي مرت بها عبر تاريخ الفكر الاقتصادي بدأ من الحضارة اليونانية فالعصور الوسطى وآراء مختلف المدارس الاقتصادية، إضافة إلى نظرة الإسلام. مع إبراز التحولات التي برزت على المفهوم في ظل الانتقال نحو اقتصاد المعرفة. لتختتم الدراسة بعدد من النتائج.  
**كلمات مفتاحية:** اقتصاد المعرفة، القيمة، القيمة الاستعمالية، القيمة التبادلية، الأصول الملموسة وغير الملموسة.  
**تصنيف JEL :** N9،N80،B14،B12،B11.

**Abstract:**

The study is concerned about value subject in economic thought through the presentation of the concept and highlighting the different stages that it passed through the history of economic thought from the Greek civilization, the Middle Ages and opinions of various economic schools in addition Islamic look. The study shows the changes that emerged value concept in the transition towards knowledge economy. The study concludes with a number of results.

**Keywords:** knowledge economy, value, value in use, exchange value, tangible and intangible assets.

**JEL Classification:** B11, B12, B14, N80, N9.

**1. مقدمة:**

يعد موضوع القيمة من المواضيع القديمة الحديثة في مجال الفكر الاقتصادي والإداري، ومع النمو المتسارع لصناعة المعرفة التي سببت طفرة غير مسبوقة في الفكر الاقتصادي لما أنتجه من تطورات ساهمت في التحول التدريجي من الرؤية القاصرة لمفهوم تحقيق الربح في منظمات الأعمال إلى التحول نحو مفهوم القيمة وآليات تحقيقها في ظل اقتصاد المعرفة بمختلف أبعاده.

**1.1 إشكالية البحث:**

تأتي هذه الدراسة لتطرح الإشكالية التالية: ماهي مختلف المراحل التي مر بها تطور مفهوم القيمة عبر تاريخ الفكر الاقتصادي؟ وفيما تكمن التحولات التي تشهدها في ظل اقتصاد المعرفة من حيث طبيعة المصادر المستمدة منها؟

**2.1 أسئلة البحث:**

تنبثق عن إشكالية البحث التساؤلات الفرعية التالية:

- ما مفهوم القيمة لغويا واصطلاحا؟
- ما هي نظرة مختلف المدارس الاقتصادية لمفهوم القيمة بدء من الحضارة اليونانية إلى غاية بروز اقتصاد المعرفة؟
- في ماذا تكمن مختلف محددات القيمة عبر تاريخ الفكر الاقتصادي؟

**3.1 فرضيات البحث:**

انطلقت الدراسة من فرضية مفادها أن: مفهوم القيمة مفهوم متحرك تطراً عليه تغيرات تبعا للتغيرات الاقتصادية. وتكتسب الدراسة أهميتها من الأهمية البالغة التي يلقاها موضوع القيمة الذي يشد اهتمام الباحثين عبر مختلف مراحل الفكر الاقتصادي من جهة، والتحول الذي حتمته المعطيات التي فرضها اقتصاد المعرفة بالاهتمام بالقيم المحققة أكثر من الأرباح قصيرة المدى تفاعلا مع الأطراف أصحاب المصلحة مع المنظمة.

وتهدف الدراسة في مجملها للتوصل إلى ما يلي:

- التعريف بمصطلح القيمة سواء لغويا أو اصطلاحا.
  - التطرق لمختلف محددات القيمة عبر تاريخ الفكر الاقتصادي.
  - إبراز التحولات التي جاء بها اقتصاد المعرفة حول مفهوم القيمة ومصادرها.
- وبغية إعطاء الدراسة صفة الموضوعية وتوافقا مع طبيعتها وسعيها للوصول بما للإجابة على التساؤلات المطروحة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي باعتباره الأنسب، وقوم هذا المنهج بتوفير بيانات مفصلة عن واقع الظاهرة أو المشكلة التي عن طريقها يمكن تقديم تفسيرات واقعية للعوامل والمتغيرات المرتبطة بها والتنبؤ بالآثار والاتجاهات المستقبلية لها.

**2. مفهوم القيمة**

يمكن الحديث عن مفهوم القيمة لغويا واصطلاحا من خلال الآتي:

**1.2 لغويا:**

القيمة: هي واحدة القيم، ولأصله الواو مشتقة من الأصل (ق. و.م) لأنه يقوم مقام الشيء بالتقويم. تقول تقاوموه فيما بينهم، وإذا انقاد الشيء واستمرت طريقته فقد استقام لوجهه.<sup>1</sup> وورد ذات المفهوم في المعجم الوسيط بأن قيمة الشيء هي قدره، وقيمة المتاع ثمنه، ويقال ما لفلان قيمة: ماله ثبات ودوام على الأمر.<sup>2</sup>

ويدل جذر الكلمة في معنى آخر على الإصلاح والمحافظة؛ قال تعالى: "الرجال قوامون على النساء". وقد تفيد الاستقامة والاعتدال، وقد تأخذ القيم أحيانا هذا المعنى للاستقامة يقول كعب بن زهير: فهم صرفوكم حين جزتم عن

الهدى بأسياهم حتى استقمت على القيم. وقوام الأمر بالكسر هو نظام الشيء وعماده، والقوام حسن الطول. وقد تجمع قامة الإنسان على قامات وقيم، ويقال بأنه مقصور قيام وقد تغير لأجل حرف العلة. وقوم السلعة واستقامها أي قدرها، ويقال: قامت الأمة بكذا أي بلغت قيمتها كذا والأمر القيم هو الأمر المستقيم، وفي الحديث ورد ذلك الدين القيم أي المستقيم الذي لا يزيد عن الحق.<sup>3</sup>

وربما أسهمت هذه الفكرة الأساسية في انتقال دلالة اللفظ من المادي إلى المعنوي، بمعنى انتقال دلالة المفهوم من المجال المادي (السعر والتمن) إلى المجال الأخلاقي المعنوي الذي يعبر فيه المفهوم عما تحمله الأشياء من خير أو شر. أما في اللغات الأجنبية فمصطلح القيمة (Value) يرجع في أصله الاشتقاقي إلى الفعل اللاتيني (Valeo) الذي يدل على القوة، ومعانٍ أخرى مختلفة كالتأثير في الأشياء، والقدرة على ترك بصمك قوية عليها. ويبدو أن معنى القوة والشجاعة من أقرب المعاني.<sup>4</sup>

ويعرف قاموس (Webster) القيمة بدلالة الثمن بأنها الاستحقاق المالي لشيء ما أو العائد المكافئ في السلع أو الخدمات أو النقود لشيء تتم مبادلتته. وفي كلا التحديدين تظهر القيمة المالية في الأول والقيمة المالية والسلعية (المقايضة) في الثاني. أما التحديد اللغوي الثالث الذي يقدمه القاموس عندما يعرف القيمة بأنها الاستحقاق النسبي أو المنفعة النسبية لشيء ما. وفي هذا الأخير ينفرط عقد القيمة كمفهوم منهجي صارم إلى مفهوم نسبي غير محدد، بما يجعل القيمة تعني أشياء مختلفة لأفراد مختلفين.<sup>5</sup>

ويتبين مما تقدم أن أهم المدلولات اللغوية للقيمة السعر والتمن، وقد يختلف هذا الثمن حسب موضوعه (المعروف بأنه السلعة) فالقيمة لغويا تعبر عن قدر الشيء وأهميته التي تطورت مع الفكر الاقتصادي لتتحول إلى شيء نسبي يتوقف على تفضيلات الأفراد.

## 2.2 اصطلاحا:

القيمة مفهوم متعدد المعاني منتشرة في مجال العلوم الإدارية بشكل مجزأ إلى حد كبير، ويمكن تفسير تعدد الاختلافات حول موضوع القيمة من خلال تقسيم العلوم الإدارية إلى مجالات عدة. وبالنسبة لـ (Annick Bourguignon, 1998) فالقيمة مرادف للثروة.<sup>6</sup> أما (Porter, 1985) عرف القيمة بأنها: "المبلغ الذي يكون المشترون على استعداد لدفعه مقابل ما توفره لهم الشركة من سلع، فتكون الشركة مربحة (Profitable) عندما تتجاوز إيراداتها التكاليف المترتبة عن ذلك".<sup>7</sup> كما يعتبر (Lawrence Delos Miles) المنتج له قيمة جيدة بأنه: "ملائم من حيث التكلفة والأداء. والأمر المعاكس هو عندما لا يكون للمنتج قيمة جيدة بمعنى أنه يفتقر للأداء والتكلفة المناسبين؛ أي يمكن زيادة القيمة من خلال زيادة الأداء أو خفض التكاليف".<sup>8</sup> والمسجل في الكتابات الاقتصادية أن هناك تداخلا بين مفهوم القيمة والسعر والتمن؛ وقد حاول الباحثون إبراز الاختلافات بينها ففي الاقتصاد الإسلامي هناك معنى تطابقي بين كل من القيمة والسعر (سعر السوق أي القيمة التي يشيع التعامل بها بين الناس) مع اختلافهما عن الثمن (ما تراضى عليه المتعاقدان)؛ فالتمن يمكن أن يكون مساويا أو أكثر أو أقل من القيمة (السعر) مع ملاحظة التعبير الجماعي لمصطلح القيمة (السعر) بعكس الثمن الذي يعبر عنه في حالات فردية بين متعاقدين أو أكثر لا يصلون إلى حد الكثرة.<sup>9</sup>

وعند الجمع بين مصطلحي "خلق" و"القيمة" يظهر أن القيمة لا تنشأ وحدها، وخلق القيمة يعني جعلها تختلف عن السابق بالزيادة نحو الأعلى. وعلى العكس فإن هدم القيمة (détruire de la valeur) يعني خفضها مع مرور الوقت. ويعد خلق القيمة أو إنشاؤها أو تحقيقها في قلب أنشطة المنظمة ومركز وجودها وسببا لاستراتيجيتها. وخلق القيمة يتيح للمنظمة مزايا

تنافسية، ومصدرا لتمويل تطورها (على مستوى جميع الأبعاد الكمية والمالية والكيفية). وخلق القيمة يتعدى النظرة النقدية التي تركز على الأرباح لفائدة أصحاب الأسهم (shareholder value) بل إن النظرة توسعت لتجمع كل الفئات المساهمة في خلق القيمة والمستفيدة منها (stakeholder value).

ويكون هناك خلق للقيمة (قيمة الأصل الاقتصادي أكبر من قيمته المحاسبية) إذا كان العائد الاقتصادي أكبر من متوسط التكلفة المتوقعة لرأس المال، بمعنى أكبر من معدل العائد المطلوب من قبل مجموع أصحاب رؤوس الأموال بالمنظمة.<sup>10</sup>

### 3. القيمة في الفكر الاقتصادي

حظي موضوع القيمة على مر العصور باهتمام الاقتصاديين فاستنفذ عقولا ثاقبة وجهودا عريضة لمتخصصين وهذا ما

سيتم التفصيل فيه من خلال الآتي:

#### 1.3 القيمة من منظور التقليديين

إن الحديث عن القيمة لم يكن وليد المدرسة التقليدية بل سبقتها إسهامات ومحاولات في تفسير المفهوم منذ العصور القديمة؛ وبالرجوع إلى الحضارات القديمة وبالنظر إلى بحوث أفلاطون في العدالة في المدينة، والتخصص، وتقسيم العمل فيها، ينتهي مؤرخو الفكر الاقتصادي إلى أن القيمة عند أفلاطون صفة كامنة في ذات الشيء، وتتوقف على اعتبارات خارجة عنه.<sup>11</sup> وفرق أرسطو بين نوعي القيمة بالنسبة قيمة استعمالية تمثل المنفعة التي تحملها السلعة لصاحبها أو لمن يستعملها، وأخرى تبادلية تعبر عن مدى ما تبادله به في السوق.<sup>12</sup> كما حام حول تحديد قيمة الأشياء وتردد في كيفية ذلك، فتارة يوحى أنه يعتمد على المنفعة في ذلك حيث يشير إلى أن حاجة كل منا للآخر هي المحرك، وتارة يشير إلى العمل عند مقارنته بين عمل المعماري وعمل الحذاء، ومرة يعتمد السعر حينما يتكلم عن عدالة التبادل. فالعدالة في التبادل تتحقق عند التكافؤ والعدالة ربطها بالعامل الأخلاقي دون العوامل الاقتصادية وهذا هو الاتجاه السائد لديه: النقود مقياس للقيمة.<sup>13</sup> أما الفلاسفة والحكماء الرومانيين فلم يضيفوا شيئا للفكر الاقتصادي عامة ولموضوع القيمة خاصة.<sup>14</sup>

ومع ما مر به العالم الغربي في العصور الوسطى التي عرفت بعصور الظلام وسيطرة الكنيسة على جميع مجالات الحياة، لذلك وقفت الكنيسة نفس موقف أرسطو من النشاط التجاري واعتباره غير طبيعي وغير مجد لأنه ينطوي على الحرمان من فضل الله ولكنهم لم يجدوا بدا من ممارستها فاضطروا لتبريرها، وقد حاول (Albertus Magnus) أن يطور أفكار أرسطو عن القيمة، حيث أدخل عنصر التكلفة في مفهوم الثمن العدل؛ أي ذلك الثمن الذي يغطي تكاليف الإنتاج. ويحدد "الثن العدل بكمية العمل المتجسد في السلعة؛ بمعنى تحقيق العدالة في التبادل إذا كانت السلع المتبادلة بنفس التكلفة. أما (Saint Thomas Aquinas) فبرر التجارة بعدم المبالغة في الثروة بفرض السعر العدل (Le prix juste) الذي لا ينطوي على الاستغلال بمعنى أن كل سلعة يجب أن يعبر الثمن عن القيمة الكامنة فيها. ويبدو في هذا التعريف أن سان توماس يقترن من نظرة أفلاطون للقيمة. وأحيانا أخرى يحددون الثمن العدل بأنه "ذلك الثمن المتفق عليه بشكل عام، والذي يحدده العرف". ولم يضع (Thomas) معيارا محددًا وتراوحت الآراء بين معيار العرف الجاري بين الناس، أو الاعتدال في الثمن بأن يحصل المنتج على ما يكفيه ليعيش طبقا لظروف طبقتة الاجتماعية، وليس أكثر من ذلك. وأحيانا ثالثة اعتمد على تكلفة الإنتاج في ذلك حينما جعل كمية العمل أساس التبادل بين السلع المختلفة، مع الاعتماد على التكلفة المساوية للثمن، أو أن التكلفة لا بد أن تكون أقل من الثمن بمعنى أن يغطي الثمن تكاليف الإنتاج ويضمن للمنتج الحصول على ربح معتدل.<sup>15</sup>

وساهم تطور الرأسمالية التجارية خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر في التمهيد لظهور الرأسمالية الصناعية وصاحب

ذلك مساهمات فكرية شكلت بوادر ظهور ما يسمى بالاقتصاد السياسي ك(W.Petty) (1623-1687) الذي طرح

موضوع القيمة بطريقة منظمة تبين إدراكه لطبيعتها فالنسبة لمصدرها يحصره في العمل. إلا أن ما أثير من مشاكل يتعلق بترجمة العمل إلى طبيعة باعتبارها المعبرين عن القيمة مع عمل (Petty) على تحديد كمية العمل كمقياس للقيمة.<sup>16</sup>

ويرى (R.Cantillon) (1680، 1734) في كتابه "مقالة في طبيعة التجارة" أن القيمة مقياس لكمية ونوعية الأرض والعمل الداخلين في الإنتاج في محاولة منه بناء السعر على أساس قياس التكاليف الحقيقية عندما نكون بصدد القيم التوازنية في الأجل الطويل، أما سعر السوق في الأجل القصير فيرى أنه قد ينحرف في الغالب عن القيمة الحقيقية تبعاً للأذواق كما يضيف خطط المنتجين وزبائنهم كسبب آخر لانحراف أسعار السوق عن القيم الحقيقية.<sup>17</sup>

أما رواد المدرسة الكلاسيكية وعلى رأسهم آدم سميث (1723-1790) فقد تصدى بدوره لموضوع القيمة ليعكس فهمه لذلك العصر. فأفضل الأشياء أو أعظمها جوهرية يكون الكثير منها مجاناً أو قريباً من ذلك. من هنا جاء الفرق بين قيمة الاستعمال وقيمة التبادل. وحل سميث المشكلة في أيامه بمجرد وضع قيمة الاستعمال جانباً وتأكيد قيمة التبادل، على أساس الصورة التي عرفت لفترة طويلة بأنها "نظرية كمية العمل" فقيمة أي شيء يمتلكه الإنسان تقاس في نهاية الأمر بكمية العمل التي يمكن أن يبادل بها.<sup>18</sup>

وتبع ريكاردو آدم سميث في التعرف على الاهتمامات الرئيسية لعلم الاقتصاد فقد أرجع العوامل التي تحدد قيمة الناتج أو سعره بالدرجة الأولى إلى منفعته (فائدته)، وريكاردو خطى خطوة إضافية نحو تحديد مفهوم القيمة بربطها بالمنفعة المتأتمية من السلعة لكنه بقي مرتكزاً على علاقة العمل بالقيمة؛ فالسلعة (أ) أغلى من (ب) لأن الأولى بذل في إنتاجها ساعات عمل أطول من الأخرى، وهو هنا يؤكد مبدأ له أهمية في الفكر الاشتراكي وهو أن العمل أساس القيمة وهي الفكرة الأساسية لآراء ماركس عن العمل.<sup>19</sup>

وتقدم جون ستوارت ميل (1806-1873) في مناقشته لنظرية القيمة على غيره من الكتاب الكلاسيك السابقين حينما أبرز قيمة رأس المال وتكلفة استخدامه كأحد المسائل الأساسية المحددة لقيمة السلعة بجوار تكلفة العمل. كما نجد أن ميل يأخذ بعين الاعتبار الأرباح التي تدفع نتيجة المخاطرة المبذولة في تنظيم الإنتاج كأحد المحددات الأساسية للقيمة، وعليه فنظرية القيمة تطورت مع جون ستوارت ميل من نظرية عمل إلى نظرية نفقة الإنتاج لتأخذ كلا من تكلفة العمل ورأس المال وعوائد المخاطرة وتنظيم الإنتاج.<sup>20</sup> وذهب بعض أنصار النظريات الموضوعية في تفسير قيمة السلعة بنفقة إعادة إنتاج السلعة المباعة فقد ترتفع أثمان عناصر الإنتاج أو تنخفض في المستقبل القريب، فيدخل ذلك في حساب السلعة أي في تقدير قيمتها الجديدة.<sup>21</sup> فالبحوث الأولى ركزت على العمل اللازم لإنتاج السلع أو لإعادة إنتاجها ثم انتهت لاعتبار كل النفقات الداخلة في إنتاج السلع كمحدد لقيمتها.

### 2.3 القيمة عند الاشتراكيين

رسم الفكر الاشتراكي ورائده كارل ماركس تطور أشكال القيمة في مختلف مراحل العملية التاريخية وأكد أن هذه الأشكال تتواصل بصورة مباشرة مع الأشكال القديمة، وتحمل نظرية العمل - القيمة هذه الأشكال في "القيمة الفردية، قيمة السوق، سعر السوق"، فالقيمة الفردية تعبر عن مقدار العمل المبذول في إنتاج السلعة أما قيمة السوق وسعر السوق فيخضعان لقانون العرض والطلب اللذان ينظمان سعر السوق إذا حدثت فيه انحرافات عن قيمة السوق، فهذه الأخيرة تنظم بدورها النسبة بين العرض والطلب أو المركز الذي تؤدي التذبذبات في العرض والطلب إلى تأرجح الأسعار السوقية حوله، وعن الفارق بين كل من سعر

وقيمة السوق فالعوامل المؤثرة في تشكيلهما هي نفسها، وحسب ماركس والفارق في العامل الزمني في الطريقة التي يتأثر بها سعر السوق بالعوامل الجارية قصيرة الأمد، في حين أن قيمة السوق هي مقدار وسطي لمرحلة أكثر أو أقل طولاً.<sup>22</sup>

وميز ماركس بين قيمة الاستعمال والتبادل معتبرا الأولى خارج نطاق التحليل الاقتصادي لأنها تتضمن علاقة ذاتية بين المستهلك والسلعة أما قيمة التبادل فهي كمية عامة ومحددة لا تختلف من شخص لآخر وتنطوي بذلك على علاقة موضوعية اجتماعية وبالتالي فهي موضوع للنقاش وبالتالي تتحدد القيمة التبادلية بالعمل اللازم اجتماعيا لإنتاج السلعة ويتحدد هذا العمل في ضوء الظروف العادية للإنتاج في زمن معين باستخدام عمل ذي مهارة متوسطة وبكثافة عادية. فالعمل المحدد للقيمة حسب ماركس هو العمل الإنساني المجرد.<sup>23</sup>

### 3.3 القيمة عند الحديد

أوضح (Étienne de Condillac) أن قيمة السلعة تتوقف على منفعتها. وأنه لا يقصد بالمنفعة صفة ملازمة للشيء، ولكن يقصد بها ذلك التقدير الشخصي الذي يمنحه المستهلك للسلع التي تشبع حاجاته. واهتم بشرح أثر تغير الكمية الموجودة من السلعة على قيمتها، فأوضح أن انخفاض وارتفاع قيمة السلعة يكون تبعاً لوفرتهما أو ندرتهما، وهذا يرجع لوجود المنفعة. ولكن تحليله غير مترابط وغامض لذلك لم يكن مقنعا. إلا أن جوشن كان أكثر توفيقاً عند عرضه للعلاقة بين كمية السلعة ومنفعتيها، لقد أوضح في سنة 1854: "إن كل زيادة في كمية السلعة بوحدة متتالية يصحبها نقص في منفعة الوحدة الأخيرة (المنفعة الحدية) ويستمر هذا النقص حتى تهبط إلى الصفر. وهو ما يعرف الآن بقانون تناقص المنفعة الحدية.<sup>24</sup>

وأكد كل من (Ferdinando Galiani, Jacques Turgot) أن القيمة لا تكمن في خاصية للسلعة بحد ذاتها، بل تتوقف على إدراك الفرد لقدرة على إشباع حاجة له. وأطلقوا على أنفسهم اسم الحديدون وتمثل إبداعهم في ربط المفهوم القديم للمنفعة بالكمية المستهلكة من السلعة. فالمنفعة الحدية تعبر على المنفعة الإضافية المرجوة من الحصول على وحدة إضافية من السلعة.<sup>25</sup>

وتناول (W.S.Jevons) نظرية القيمة بمدخل نقدي فهاجم نظرية القيمة الريكاردية/ الماركسية، وأشار أن العمل يعجز عن تفسير القيمة وبالتالي فالمنفعة وليس العمل هي التي تحدد القيمة وتحديدًا منفعة الوحدة الأخيرة وبتعبير جيفونز "الدرجة النهائية للمنفعة"، وبالتالي فالحديدون لا يرون في تكلفة الإنتاج محددًا للقيمة على نحو مباشر إنما ينحصر دورها في أنها تحدد العرض المتاح من السلعة وبالتالي تؤثر في درجة منفعة الوحدة الأخيرة. وبتبنى (Carl Menger) في كتابه (أصول الاقتصاد) جهازًا مفاهيميًا رصينا ومحددًا فيشير إلى أن "الأشياء التي توضع في ارتباط سببي مع إشباع الحاجات الإنسانية هي أشياء نافعة، وإذا ما أدركنا هذا الارتباط السببي وكانت لنا القدرة على توجيه هذه الأشياء النافعة لإشباع حاجاتنا فعندئذ نسميها بالسلع". وبالنسبة لـ (Menger) فالندرة شرط للسلع الاقتصادية.<sup>26</sup>

ولا يعني ذلك أن جيفونز أهمل نفقة الإنتاج وتأثيرها على القيمة، لكنه يرى أن نفقة الإنتاج إنما تؤثر على القيمة بتأثيرها على المنفعة الحدية.<sup>27</sup>

وما يعطي القيمة بالنسبة لجون بيتس كلارك هو الإشباع الذي تحققه الإضافة الأخيرة التي يحصل عليها المرء من الاستهلاك، والذي تكون الرغبة فيه عند أدنى مستوياتها.<sup>28</sup>

### 4.3 الانتقادات الموجهة لنظريات القيمة ومحاولة التوفيق

وجهت لمختلف النظريات الواردة آنفا جملة من الانتقادات تتمثل فيما يلي:

- النظرية التقليدية: يؤخذ عليها أنها اقتصر تفسير القيمة على نفقة الإنتاج وحدها وأسقطت بقية العوامل المؤثرة كما يوجه إلى نظرية "كمية العمل" عدة انتقادات لأنها لا تطابق الواقع. والاقتصار على تحليل العرض دون الطلب مع إسقاط المنفعة.<sup>29</sup>

- نظرية ماركس: يؤخذ عليها أنها لا تفسر إلا القيمة الحقيقية للمنتجات ولا تتعرض للقيمة الجارية، وتهمل جانب الطلب على السلعة بإسقاط المنفعة من تفسير القيمة لأن الأسعار عادة كقيمة للمبادلة لا تتناسب مع قيمة ما تتضمنه السلعة من عمل وكمية العمل التي اتخذها ماركس أساسا للقيمة لا تصلح لأن تكون مقياسا موضوعيا لعدم تجانس وحدات العمل إضافة إلى إهمال بعض جوانب العرض مثل الموارد الطبيعية التي لا يكون لها قيمة بسبب عدم احتوائها على كميات من العمل. وإن كان هذا الإهمال يصح في حالة الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج، فالأمر غير جائز في حالة الملكية الفردية وبالتالي فهي لا تصلح لتفسير القيمة في النظام الرأسمالي.<sup>30</sup>

- نظرية المنفعة الحدية: بالغت المدرسة الحدية في أهمية تفضيلات الفرد، وأهملت العوامل الأخرى التي يمكن أن تؤثر في القيمة من خلال الاعتماد على مفهوم "الإنسان الاقتصادي" الذي لا يسعى إلا إلى تحقيق مصلحته الشخصية، مما أدى إلى إسقاط كثير من العوامل الاجتماعية وأثر المنظمات الاجتماعية في الطلب وبالتالي في القيمة، مع قصر دور المنظم بين أموال الإنتاج والاستهلاك على مجرد الوساطة وافترض أن عرض عوامل الإنتاج يتوقف على المنفعة وهذا غير صحيح؛ فعرض عوامل الإنتاج لا تحكمه اعتبارات المنفعة لوحدها.<sup>31</sup>

### 5.3 ألفريد مارشال ومحاولة التوفيق

تزعّم الاقتصادي (Alfred Marshall) توفيقيا بين التقليديين والحديين، فقال بوجود تأثير مشترك للعوامل الخارجية (أو الموضوعية) وللعوامل الداخلية (أو الذاتية النفسية) في سير الظواهر الاقتصادية وتقلباتها المختلفة.<sup>32</sup> وأشار (Marshall) بدوره إلى التفريق بين شكلي القيمة (التبادلية والاستعمالية). إلا أنه جعلها علاقة نسبية بين الأشياء وهذا الفهم الذي قدمه مارشال للقيمة لم يتعرض لجوهر القيمة كعلاقة سببية بين السلعة ومدخلاتها (عمل أو تكاليف) كما فعل الكلاسيك بما فيهم ماركس أو قدرها كعلاقة بين السلعة والناس (كتقدير ذاتي للمنفعة) كما فعل الحديون بل جعلها علاقة نسبية بين الأشياء وبالتالي فهو يقر بأن هناك علاقة ليست موضع جدل حول معنى القيمة التبادلية وهذه التقريرية للعلاقة النسبية بين الأشياء المتبادلة يمكن أن تستمد من الموضوع ويمكن أن تستمد من الذات.<sup>33</sup>

والعرض والطلب هما محددتا قيمة الأموال مع أخذ العناصر الآتية بعين الاعتبار:<sup>34</sup>

يتأثر العرض والطلب بالوسط الاجتماعي الذي يوجد به خاصة المؤثرات النفسية والعادات الاجتماعية، وعلى ذلك فالمنفعة التي يخلعها شخص على مال معين يمكن أن تحدد طلبه في ضوء ثمن معين لهذا المال، وهذه المنفعة على اعتبار أنها شخصية فهي تتأثر بالعادات والتقاليد والأذواق التي يضيفها مجتمع معين في وقت معين.

فتقدير المنفعة في وقت معين يتضمن قدرا من التوقع فهي تثير عنصر الزمن في الاقتصاد من ناحية المنفعة المستقبلية لوحدات النقود التي تنفق على السلعة. كذلك فإن تغير الثمن في وقت معين يمكن أن يغير نتيجة الموازنة المنفعية وهذا يحتاج للوقت.

### 6.3 القيمة في الفكر الاقتصادي الإسلامي

تحدث الإسلام عن القيمة منذ أربعة عشر قرناً وقد اعتبرها رهينة الجهد البشري المباح وحرم الانتفاع بالقيمة الحاصلة دون جهد بشري كالربا، كما تحدثت المذاهب الفقهية ومختلف المدارس الإسلامية والفقهاء عن العمل وما يحصل عليه من قيمة وكسب وما يستوجبه من أجر وتحدثت عن كل الأشكال التي يأخذها ذلك العمل. كما اهتمت بنظرية القيمة والتوزيع. واعتبرت المعتزلة العمل المباح الوسيلة الأنسب لإيجاد القيمة وما يكتسب من المال بطريق حرام لا يطلق عليه رزق أو كسب بل مجرد استهلاك.<sup>35</sup>

وقد بين الغزالي أن المال أو القيمة نتيجة لجهد العامل إلا أن الصورة التي طرح بها فكرته توحى باستغلال الأغنياء للفقراء.<sup>36</sup>

وذهب ابن خلدون إلى اعتبار العمل البشري أساس القيمة وعبر عن ذلك في المقدمة. كما فرق بين القيمة الاستعمالية وأطلق عليها لفظ "الرزق"، والقيمة التبادلية فقد سماها بالكسب.<sup>37</sup> ومن قوله: "إن الصنائع إنما تستجد إذا احتيج إليها وكثر طلبها". وبالتالي فالمنفعة بالنسبة لابن خلدون شرط للقيمة؛ فالسلع لا يكون لها قيمة إلا إذا كانت مطلوبة اجتماعياً.<sup>38</sup> أما محمد الطاهر بن عاشور فقد اعتبر أن للقيمة مصادر ثلاثة: الأرض والعمل ورأس المال، أما فيما يخص العمل فقد تحدث عنه كأصل أصيل في تحقيق القيمة معبراً عنه بالثروة. وهو ما ذهب إليه أيضاً محمد باقر الصدر.<sup>39</sup>

ويرى الهيثمي في توضيح مفهوم القيمة في الإسلام أن هناك ثلاثة أبعاد اقتصادية للقيمة وهي القيمة الذاتية المستمدة من إباحة الشريعة لها لسد حاجة بشرية معتبرة، والقيمة المكتسبة وهي إضافة العمل الإنساني لها والقيمة التبادلية وهي تجسد القيمتين السابقتين بحيث تكون صالحة للتبادل في السوق بتراضي طرفين، وجعلها أساساً للتبادل.<sup>40</sup>

أما الدمشقي فركز كثيراً على تحديد القيمة، وبيان القيمة المتوسطة ومتى يتم البيع أو الشراء في هذه القيمة.<sup>41</sup> وما تقدم يتضح مفهوم القيمة على مستوى الإنتاج الذي يركز أساساً في الحصول عليها على العمل المباشر المتمثل في جهد بدني أو فكري ينفقه العامل أثناء عملية الإنتاج أو غير مباشر تنفقه أداة الإنتاج كان قد أنفق في إنتاجها هي بدورها عمل مباشر.

وقد برز مفهوم القيمة التبادلية بتلاقي العرض والطلب وهذا ما أوضحه ابن تيمية بأن القيمة تتحدد من جانبي العرض والطلب معاً بالتراضي والقبول عن حرية واختيار وبالنقد الفوري أو بالأجل، وحسب نوع العملة، وعدة عوامل أخرى دينية واجتماعية كالخلق والعادة ومدى الثقة في التعامل والرغبة في المثوبة من الله في الحظ من السعر إكراماً لخلقه.<sup>42</sup>

ويتضح مما تقدم من كتابات وآراء أن الفكر الاقتصادي الإسلامي كان سابقاً في بحث طرق تفسير مفهوم القيمة

ومصادرها.

### 4. التحولات في مفهوم القيمة

أدى الانتقال إلى اقتصاد المعرفة القائم على كل ما هو متاح من معارف بمختلف أنواعها إلى تحولات في مفهوم القيمة منها ما يلي:<sup>43</sup>

- التحول من مفهوم القيمة المنفرد المرتبط بالمنفعة المباشرة الملموسة للزبون إلى مفهوم القيمة متعدد الأبعاد، فالقيمة باعتبارها منفعة لها عدّة أبعاد أو هي توليفة من قيمة اقتصادية ومادية ومعنوية وأخرى اجتماعية إلى غير ذلك.
- التحول من القيمة المادية إلى القيمة المعرفية ومن العمل المادي إلى المعرفي الذي يرافق صعود ما يعرف بمجتمع ما بعد الرأسمالية حسب تعبير (Drucker) أو اقتصاد العقل بتعبير (Gilder)، فأصبحت المعرفة هي المصدر الحيوي للقيمة.



- التحول نحو ابتكار القيمة؛ إذ تساعد اقتصاديات المعرفة على توليد فرص متاحة للدخلين الجدد إلى لعبة المنافسة ومن خلال استخدام موارد مادية محدودة والثبات بشرط ابتكار توليفة جديدة للقيمة الموجهة للزبون. ويستطيعون ابتكار القيمة الجديدة بتحدى الافتراضات السائدة وابتكار شبكة جديدة للقيمة.

- بروز مفهوم شبكات القيمة؛ فالهيكل التتابعي الخطي للقيمة تغير مع اقتصاد المعرفة بفعل المزايا والقدرات التي أضافتها تكنولوجيا المعلومات والشبكات خاصة شبكة الإنترنت التي أدت إلى ظهور مجالات جديدة كالأعمال والتجارة الإلكترونية بالإضافة إلى ظهور ما يعرف بالجماعات والمجتمعات الشبكية.

ويتبين أن مفهوم القيمة لم يعد يستند على العناصر المادية بدرجة أساسية بقدر ما سيرتكز على المعرفة بكل أشكالها كمصدر أساس في خلق القيمة مع التخلي على المفاهيم الجامدة والتحول نحو إطلاق عمليات الابتكار والإبداع.

بالنسبة لـ (Raich) فالمنظمات تتحرك بعيدا عن النمط الخطي في خلق القيمة خطي نحو الأنماط النظامية (systemic). فالتحول في نمط إدارة المنظمات أدى إلى التحول في مفهوم القيمة ومصادرها. فالمنظمة أساسا هي محرك لخلق القيمة لأصحاب المصلحة بما فيهم المجتمع الذي يعد في عصر المعرفة عنصرا مفتاحيا. كما أن القيمة المتوقعة من قبل أصحاب المصلحة تغيرت في محتواها فهي تعتمد على فن الاستفادة من جميع موارد المنظمة: الملموسة وغير الملموسة. والإطار الجديد لخلق القيمة يحتوي على ما يلي:<sup>44</sup>

- تحديد سياقات العمل الخارجية والداخلية. وتحديد أصحاب المصلحة الرئيسيين للتعرف على القيمة المتوقعة.
- تحديد عمليات خلق القيمة والقيمة الناتجة عن ذلك.
- التعريف بالعمليات الإستراتيجية والتشغيلية، إدارة الأداء والمبادرات.

بالتالي فالتحول الملحوظ الآن في القيمة هو التغير في مصادرها من الأصول الملموسة نحو الأصول غير الملموسة، ومن صناعة الفولاذ إلى معرفة كيف، ومن الاهتمام بجانب العرض إلى جانب الطلب ومن شبكة البائعين نحو الاهتمام بولاء العملاء.<sup>45</sup>

تزايد الأدلة على أن القوة المحركة لخلق القيمة في البيئة التنافسية الحديثة تكمن في رأس المال الفكري للشركة بدلا من رأس مالها المادي والمالي. وقد وجدت دراسة لعدة شركات فحوات كبيرة بين القيمة المحاسبية وقيمتها السوقية، كما أشار تحليل لشركة الاستشارات (Accenture) أن الشركات كثيفة المعرفة عادة ما تشكل أصولها المادية ومواردها بين (15-25%) من قيمتها. وتضيف نفس الدراسة أنه عبر غالبية الشركات في الولايات المتحدة تشير توقعات النمو في المستقبل تضم ما يقرب 60% من قيمة الشركة الحالية.<sup>46</sup>

يرى (Quinn) أن ثلاثة أرباع القيمة المضافة تشتق من المعرفة؛ وتبرز إمكانية توليد رأس المال الفكري لثروة خيالية لمنظمات الأعمال بقدرته على تسجيل براءات الاختراع فمثلا شركة (IBM) تستلم أكثر من بليون دولار سنويا كعائد لبراءات الاختراع.<sup>47</sup>

بالتالي فالمصدر الحديث في تحديد قيمة السلع وحتى المنظمات هو قيمة أصولها غير الملموسة أو ما يعبر عنه برأس المال الفكري بكل أبعاده.

## 5. تحليل النتائج:

شهد تاريخ الفكر الاقتصادي تطورا عبر مر العصور منذ الحضارات القديمة إلى غاية المرحلة الحالية التي يصطلح المفكرون بأنها عصر المعرفة وتكنولوجيا المعلومات، وتبعاً لذلك تطور مفهوم القيمة ومصادرها عبر التاريخ وهذا ما يؤكد صحة الفرضية التي نصت على أن مفهوم القيمة مفهوم متحرك تطراً عليه تغيرات تبعاً للتغيرات الاقتصادية، وهذا ما فسره تحليل هذا المفهوم عبر مراحل تطور الفكر الاقتصادي، ودعمته النتائج التالية:

- في العصور القديمة تأرجحت آراء المفكرين حول تحديد قيمة السلع بمقدار العمل الداخل في إنتاجها لتتطور النظرة نحو عناصر الإنتاج الداخلة فيها مع المدرسة التقليدية.
- مع بروز الفكر الحدي تم إرجاع القيمة إلى المنفعة الحدية للوحدة الأخيرة منها.
- حاول (Marshall) أن يوفق بين كافة المدارس بإرجاع قيمة السلع إلى العوامل الداخلة في إنتاجها عامة والمنفعة المرجوة منها بالنسبة للمستهلك من جهة مع مراعاة عوامل العرض والطلب في الأسواق.
- مع التحول التدريجي نحو اقتصاد المعرفة برزت الهوة بين القيم السوقية والدفترية للمنظمات فأصبح الحديث مركزاً نحو قيمة الأصول الفكرية التي تشكل الفارق بين القيمتين.
- تطور مفهوم القيمة ليشمل كافة الأصول الملموسة وغير الملموسة المحددة للسلع والمنظمات في ظل التحول نحو اقتصاد المعرفة.

## 6. خلاصة:

تناولت الدراسة تحليل تطور مفهوم القيمة عبر مختلف مراحل تطور الفكر الاقتصادي وصولاً إلى اقتصاد المعرفة أين عرف مفهوم القيمة تحولات كبيرة وصلت في عصر المعرفة إلى تمييز الأصول غير الملموسة. وتبرز الدراسة أنه في ظل التحول نحو تمييز الأصول غير الملموسة في الاقتصاد الرقمي أصبحت القيمة تحسب انطلاقاً من الأصول الملموسة وغير الملموسة المساهمة في إنتاجها. وتبعاً لذلك يمكن تقديم عدة توصيات لعل من أهمها:

- ضرورة اهتمام منظمات الأعمال بأصولها غير الملموسة والعمل على الاستثمار فيها وتنميتها بما يزيد من قيمتها.
- ادراك قيمة الأصول الملموسة والعمل على إدارتها والاستثمار فيها بكفاءة بما يعزز من قيمة المنظمات.

ويبقى موضوع القيمة في تطور وكذلك أساليب قياسها تبعاً للتغيرات التي تعرفها البيئة الاقتصادية، وهذا ما يفتح المجال للباحثين لتناوله حسب المستجدات.

## 7. الهوامش والمراجع:

- <sup>1</sup>: ابن منظور، لسان العرب، دار المعارف، المجلد الخامس، الجزء 39، دون ذكر سنة النشر، ص: 3783.
- <sup>2</sup>: مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، الطبعة الرابعة، مكتبة الشروق الدولية، مصر، 2008، ص: 796.
- <sup>3</sup>: دون ذكر اسم الكاتب، القيمة، 2017/03/25، على الموقع: <http://maaber.50megs.com>
- <sup>4</sup>: المرجع نفسه.
- <sup>5</sup>: نجم عبود نجم، نماذج إنشاء القيمة في اقتصاد المعرفة، 2017/03/25، على الموقع: [www.hrdiscussion.com](http://www.hrdiscussion.com)، ص ص: 4.
- <sup>6</sup>: Cappelletti Laurent, Khouatra Djamel, **La mesure de la valeur organisationnelle: le cas d'une entreprise du secteur de la gestion de patrimoine**, 8/8/2016, sur le site web: [iae.univ-lyon3.fr](http://iae.univ-lyon3.fr), PP:2-3.
- <sup>7</sup>: M. Porter, **Competitive Advantage: Creating and Sustaining Superior Performance**, Free Press, New York, 1985, P:38.

- <sup>8</sup>: علي يوسفات، الهندسة القيمة ودورها في ترشيد الموارد العامة والخاصة، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 51، 2010، القاهرة، ص: 30-31.
- <sup>9</sup>: فداد العياشي، مفهوم القيمة ونظريتها في الاقتصاد الإسلامي (دراسة مقابلة بالأنظمة الاقتصادية المعاصرة)، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد الإسلامي غير منشورة، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1992، ص: 57.
- <sup>10</sup>: Pascal Quiry, Yann le fur, **Finance de l'entreprise**, Dalloz(Pierre Vernimmen),8 édition, France, 2010, P:648.
- <sup>11</sup>: سعيد النجار، تاريخ الفكر الاقتصادي(من التجار إلى نهاية التقليديين)، دار النهضة العربية، بيروت، 1973، ص: 16.
- <sup>12</sup>: إبراهيم مشورب، مبادئ الاقتصاد السياسي، دار المنهل اللبناني، الطبعة الأولى، لبنان، 1997، ص: 26.
- <sup>13</sup>: حسين يحيوش، مساهمة ابن خلدون في بناء نظرية القيمة والسعر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 32، المجلد أ، جامعة قسنطينة، الجزائر، ديسمبر 2009، ص: 184.
- <sup>14</sup>: فداد العياشي، مرجع سبق ذكره، ص: 6.
- <sup>15</sup>: المرجع نفسه، ص: 9-11.
- <sup>16</sup>: محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي(الأساسيات: تاريخ علم الاقتصاد السياسي، الاقتصاد السياسي والرأسمالية، الاقتصاد السياسي والاشتراكية)، الدار الجامعية، الإسكندرية، دون ذكر سنة النشر، ص: 132.
- <sup>17</sup>: عبد الجبار حمد عبيد السبهاني، الأسعار وتخصيص الموارد في الإسلام (مدخل إسلامي لدراسة النظرية الإسلامية)دراسة مقارنة، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، الإمارات العربية المتحدة، 2005، ص: 43-54.
- <sup>18</sup>: جون كينيث جالبريت، تاريخ الفكر الاقتصادي(الماضي صورة الحاضر)، ترجمة أحمد فؤاد بلبع، مراجعة إسماعيل صبري عبدالله، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2000، ص: 78-79.
- <sup>19</sup>: صلاح الدين نامق، قادة الفكر الاقتصادي، دار المعارف، القاهرة، 1978، ص: 29.
- <sup>20</sup>: عبد الرحمن يسري، تطور الفكر الاقتصادي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1999، ص: 225.
- <sup>21</sup>: عزمي رجب، الاقتصاد السياسي، دار العلم للملايين، بيروت، دون ذكر سنة النشر، ص: 336.
- <sup>22</sup>: بييفسنر، رأسمالية الدولة الاحتكارية ونظرية العمل عن القيمة، ترجمة فؤاد أيوب، دار دمشق للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، سوريا، 1984، ص: 93-96.
- <sup>23</sup>: محسن كاظم، تاريخ الفكر الاقتصادي، مطبوعات الجامعة، الكويت، 1989، ص: 225-227.
- <sup>24</sup>: مصطفى كامل السعيد إبراهيم، نظرية القيمة، دار النهضة العربية، مصر، 1979، ص: 9.
- <sup>25</sup>: Ghislain Deleplace, Christophe Lavialle, **histoire de la pensée économique**, Dunod, France, P:80.
- <sup>26</sup>: عبد الجبار حمد عبيد السبهاني، الوجيز في الفكر الاقتصادي الوضعي والإسلامي، دار وائل للنشر، الأردن، ص: 110-114.
- <sup>27</sup>: مصطفى كامل السعيد إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص: 10.
- <sup>28</sup>: جون كينيث جالبريت، مرجع سبق ذكره، ص: 121-122.
- <sup>29</sup>: المرجع نفسه، ص: 197-198.
- <sup>30</sup>: زينب حسين عوض الله، مبادئ علم الاقتصاد، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1997، ص: 201-202.
- <sup>31</sup>: المرجع نفسه، ص: 206-207.
- <sup>32</sup>: فوزي عطوي، في الاقتصاد السياسي (النقد والنظم النقدية)، دار الفكر العربي، بيروت، دون ذكر سنة النشر، ص: 15.
- <sup>33</sup>: عبد الجبار حمد عبيد السبهاني، الوجيز في الفكر الاقتصادي الوضعي والإسلامي، دار وائل للنشر، الأردن، دون ذكر سنة النشر، ص: 119-120.
- <sup>34</sup>: زينب حسين عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص: 214.

- <sup>35</sup>:صالح كركر، نظرية القيمة: العمل والعمال والعدالة الاجتماعية في الإسلام وفي المذاهب والنظم الوضعية (دراسة مقارنة)، دون ذكر دار النشر، دون ذكر بلد النشر، دون ذكر سنة النشر، ص:168.
- <sup>36</sup>: المرجع نفسه، ص:168.
- <sup>37</sup>:عبد الرحمن ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون، دار الفكر، لبنان، 2001، ص ص:477-478
- <sup>38</sup>: محمد دويدار، مرجع سبق ذكره، ص: 99.
- <sup>39</sup>: صالح كركر، مرجع سبق ذكره، ص ص:169-170.
- <sup>40</sup>: فؤاد عبد الله العمر، مقدمة في تاريخ الاقتصاد الإسلامي وتطوره، مكتبة الملك فهد الوطنية، جدة، 2003، ص: 92.
- <sup>41</sup>: المرجع نفسه، ص:58.
- <sup>42</sup>: محمد عبد المنعم عفر، الاقتصاد الإسلامي(الاقتصاد الجزئي)، الجزء الثالث، دار البيان العربي، الطبعة الأولى، جدة، 1985 ص ص381-383.
- <sup>43</sup>:سعد غالب ياسين، إدارة المعرفة وشبكات القيمة، 2012/09/23، 2017/06/03، على الموقع: <http://iefpedia.com> ، ص ص:15-17.
- <sup>44</sup>:Mario Raich, economics and political economics in the Age of knowledge, institute for corporate entrepreneurship and innovation,5/04/2017, on the web site: <http://www.entovation.com>.P:9.
- <sup>45</sup>:Chris Meyer ,what's the matter? no longer does bigger, heavier, and more sold mean more value, Business 2.0, March, 2000,PP:194-196.
- <sup>46</sup>:Richard M. Petty et al, **intellectual capital and valuation: challenges in the voluntary disclosure of value drivers**, journal of finance and accountancy,P:2.
- <sup>47</sup>: حسين عجلان حسن، استراتيجيات الإدارة المعرفية في منظمات الأعمال، إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، ص ص:129-130.